

الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

عمومية المقاصة العقارية» 7 سبتمبر لانتخاب أعضائها وزيادة رأسمالها

علمت «الأنباء» ان اجتماع مجلس ادارة شركة المقاصة العقارية الذي عقد الاسبوع الماضي اسفر عن تحديد موعد 7 سبتمبر المقبل لعقد عمومية عادية وغير عادية للشركة لاعتماد البيانات المالية وانتخاب اعضاء مجلس ادارة جدد لـ «المقاصة».

وذكرت المصادر ان العمومية غير العادية لزيادة رأسمال الشركة من مليون الى مليوني دينار، مشيرين الى ان المجلس الجديد سيتكون من 7 أعضاء.

• عاطف رمضان

أكد أن توزيع القسائم الصناعية ضرورة لآيد منها النوري لـ «الأنباء»: انتعاش العقار يعزز صناعة مواد البناء وإصلاح بيئة العمل الاقتصادية

للمستثمرين والتي توفر الكثير من الامكانيات اقلها المعلومات الشاملة عن الوضع الصناعي في تلك الدولة ناهيك عن توفير كل التسهيلات للبدء في أي مشروع.

واختتم النوري حديثه بالقول ان هناك الكثير من التعديلات المطلوب اجرائها على آليات وبيئة العمل الاقتصادية، مبيّنا ان اوان حلم تحول الكويت لمرکز مالي وتجاري حسب دعوة صاحب السمو الامير الشيخ صباح الاحمد.

لديها مشكلة حقيقية في تخزين انتاجها وذلك لضيق المساحات المتوفرة لديها وهو ما يجعل اصحاب المصانع تتجه لاستخدام المساحات المتوفرة لديها في التخزين، الامر الذي يؤدي الى ضياع الكثير من الجهود الانتاجي للمصانع في أمور لا تجدي نفعا واود هذا ان من يعمل في السوق في القطاع الصناعي لا يعمل وفق نظام البعثات وإنما تعمل في اطار سوق يحتاج الى توسعات وفق الطلبات المتوفرة سواء على المستوى المحلي أو الاقليمي.

أكد مدير عام شركة الاتحاد لصناعة مواد البناء أحمد النوري أن القطاع العقاري يتأثر بلا شك بالقوانين التي تنظم أداءه، لافتاً إلى أن هناك ارتباطاً بين انتعاش السوق العقاري وتطور صناعة مواد البناء في السوق المحلي. وأضاف النوري في تصريح خاص لـ «الأنباء» أن هناك الكثير من الضوابط المطلوبة لتفعيل أداء السوق العقاري من بينها تعديل قانوني 8 و 9 في الرهن والتمويل العقاري على السكن الخاص وهو ما سيفتح المجال واسعاً أمام صناعة مواد البناء لتطويرها في الكويت.

وتطرق النوري لدور الصناعيين في المطالبة بحقوقهم، حيث بين النوري أن الصناعيين لم يتركوا باباً الا وطرهوشدة للحصول على تسهيلات حكومية ادريا ولوجستيا، وأن تأهيل وتدريب العمالة الفنية أمر سهل والذي اصحاب القدرة على توفير العمالة الفنية المدربة.

وتطرق النوري لدور الصناعيين في المطالبة بحقوقهم، حيث بين النوري أن الصناعيين لم يتركوا باباً الا وطرهوشدة للحصول على تسهيلات حكومية ادريا ولوجستيا، وأن تأهيل وتدريب العمالة الفنية أمر سهل والذي اصحاب القدرة على توفير العمالة الفنية المدربة.

واستدرك النوري بالقول ان صناعة مواد البناء بحاجة الى نظرة واسعة الافق من قبل المعنيين بتطوير أداء القطاع الصناعي والتي يأتي على رأسها القسائم الصناعية التي يحتاج الكثير من الصناعيين الجادين اليها لتحقيق التوسعات للراغبين في التوسعات مع ضيق المساحات المتاحة أمام الافراد.



أحمد النوري

وذكر أن هناك الكثير من الاحتجاجات نحن في أمس الحاجة اليها والدعم الحكومي هو أمر نحتاج لى جميعا كصناعيين ولا غنى عنه.

وأشار إلى أن بيئة العمل في الكويت تعترضها الكثير من المعوقات جعلت البيئة الاقتصادية في دول مجاورة مثل السعودية والامارات جاذبة

ولفت النوري إلى أن اجراءات الحصول على القسائم الصناعية يجب تقليصها مع ضرورة وجود مرونة في التسليم ووضع الضوابط التي تكفل وصول تلك القسائم لمستحقيها، مستدركاً بأن هناك الكثير من المصانع



بحفه حالياً في البرلمان للخروج بقانون جديد للمناقصات العامة يمكنه ان يواكب المرحلة المقبلة والمشاريع التنموية المياريية في قانون خطة التنمية وذلك لسنوات عدة مقبله.

وبالنسبة لأعضاء لجنة المناقصات، وضعت دراسة القناعي معايير لاختيارهم على أساس الكفاءة والنزاهة من أعضاء بدرجة قاضي استئناف ومهندسين حقوقيين بدرجة دكتوراه في الهندسة (إدارة المشاريع) وفي القانون، ليكون تخصصهم قانونياً تعاقدياً حقوقياً وليس فنياً، ويقترح القناعي أن يتم التطبيق على الأعضاء ومستشاريهم بمعايير دقيقة مثل كشف الأمانة المالية، كما يجب ان تكون رواتبهم ومخصصاتهم مرتفعة، ونبه القناعي الى حساسية موقع اللجنة في معادلة الانفاق الحكومي، حيث انها تبت بنسبة 90٪ تقريبا من إجمالي إنفاق الدولة، بعد استبعاد القطاعين الأمني والعسكري، مبرزا أهمية ما يتم



عن طريق وزارة العدل، وتهمته بالفصل في التظلمات التي تقدم لها من قبل المتضررين من قرارات لجنة المناقصات، بحيث يضمن ذلك عدم حفظ أي تظلم من اللجنة وإصدار حق المتظلم أو إهدار الوقت والمال في المحاكم التي تمتد لسنوات طويلة، ولا تأخذ بعين الاعتبار تعويض المتضرر من ناحية الوقت وأصل الأموال التي صرفت خلال هذا الوقت وفائدتها أو الأموال التي كان يمكن ان يربحها بفصل مشروع آل لغيره ظلماً.

وتتشكل هذه اللجنة من 3 أعضاء قضائية وتتبع لها لجنة فنية من خبراء يتمتعون بخبرة عالية، وتبت في تظلمات المتضررين من قرارات اللجنة ويشمل ذلك القطاع الخاص (المقاولون والموردون) والجهات الحكومية التي طرحت لحسابها المناقصة والمكتب الاستشاري، على ان تبت اللجنة في التظلم خلال 60 يوماً من تسلمها التظلم



م.أحمد القناعي

400 ألف دينار مبيعات «باز العقارية» من تسويق مشروعات بالسعودية ومصر

فندقية مختلفة الأحجام، مشيراً إلى ان الشركة حققت 100 ألف دينار جراء تسويق منتج «باز مارينا»، بمنطقة مرسى علم بمصر.

وأكد د.الشعري أن السوق العقاري في الكويت بدأ يتعافى مستدلاً على ذلك نجاح الشركة في تسويق منتجاتها خلال الفترة الأخيرة مرجعا ذلك إلى أسباب متعددة يأتي في مقدمتها اهتمام الدولة بتنفيذ خطة التنمية.

• عاطف رمضان

كشف مدير ادارة التسويق في شركة «باز للنظم العقارية»، د.خالد الشعري عن تحقيق الشركة مبيعات بقيمة 400 ألف دينار لمشروعات بالسعودية ومصر خلال الأيام القليلة الماضية.

وأضاف د.الشعري في تصريح لـ «الأنباء» أن 300 ألف دينار مبيعات حققتها الشركة من تسويق حصص المشاع لمشروع منتج منازل العين في مكة المكرمة وهو عبارة عن وحدات

بالنسبة للجهات الحكومية التي تطرح لاسبابها المناقصات، تقترح الدراسة ان يخصص دور اللجان الفنية لأي جهة بتحديد المتطلبات والاحتياجات التشغيلية لها، وذلك للمنافسة التي تزيد قيمتها على 500 ألف دينار، مع ضرورة تعيين مستشار محاييد يضع المواصفات بصورة مفتوحة لتحقيق الاهداف المطلوبة، بمعنى الا يضع مواصفات يدرك مسبقا انها تنطبق على شركة معينة، بل يركز على الاهداف المطلوبة من مناقصة ما وليس المواصفات، كما يجب ان يقدم استشار ضمن وثائق المناقصة دراسة تحليلية للميزانية الأولية للمناقصة مدعومة بالمستندات الخبوتية.

تداول 84 عقاراً «خاصاً» و«استثمارياً» بقيمة 40,4 مليون دينار

منذ بداية 2011
«جلوبل»: انخفاض القيمة السوقية لقطاع
الاتصالات الخليجي بواقع 427 مليون دولار

قال التقرير الاسبوعي لبيت الاستثمار العالمي «جلوبل» حول أداء شركات الاتصالات الخليجية ان قطاع شركات الاتصالات الخليجي لم يتمكن من استعادة زخمه الإيجابي حيث واصل أداءه السلبى للأسبوع الثاني على التوالي، حيث انهى مؤشر جلوبل لقطاع الاتصالات تداولات هذا الاسبوع متراجعا بنسبة 0,48٪، وصولاً إلى مستوى 267,33 نقطة. وارتفعت خسائر المؤشر منذ بداية العام 2011 لتبلغ ما نسبته 15,67٪، بينما انخفض إجمالي القيمة السوقية للقطاع بواقع 427,67 مليون دولار وصولاً إلى 88,36 مليار دولار.

من جانب آخر، شهدت أنشطة التداول تراجعاً في قيمتها خلال تداولات هذا الاسبوع مع عزوف المستثمرين عن القيام بأي عمليات شراء حتى تنتهي الشركات من إعلان أرباحها وتنتج حصة لاتخاذ الخطوات المقبلة، حيث انخفضت كمية الأسهم المتداولة بنسبة بلغت 28,09٪/ وصولاً إلى 82,4 مليون سهم بإجمالي قيمة تداولات بلغت

10 عقارات في العقار الاستثماري وعقار واحد في العقار التجاري أما على مستوى العقار الاستثماري بواقع فلم تحظ المحافظة بأي تداولات عقارية خلال هذه الفترة.

واحتلت محافظة مبارك الكبير المرتبة الثانية من بين المحافظات من حيث التداولات العقارية من خلال تداول 21 عقاراً تركزت جميعها في العقار الخاص، وعلى مستوى الوكالات العقارية لم تحظ المحافظة بأي تداولات عقارية خلال تلك الفترة.

وجاءت محافظة الاحمدي في المرتبة الثالثة في التداولات العقارية بواقع تداول 18 عقاراً، نال العقار الخاص منها 14 عقاراً، والعقار الاستثماري 4 عقارات وعلى مستوى الوكالات العقارية لم تحظ المحافظة بأي تداولات عقارية خلال هذا الاسبوع.

وجاءت محافظة الفروانية في المرتبة الرابعة وذلك من خلال تداول 12 عقاراً، نال السكن الخاص منها 10 عقارات والاستثماري عقارين وعلى مستوى الوكالات العقارية لم تحظ المحافظة بأي تداولات عقارية خلال تلك الفترة.

وجاءت محافظة العاصمة في الترتيب الخامس من حيث عدد العقارات المتداولة من خلال تداول 9 عقارات نال العقار الخاص 8 عقارات والتجاري عقاراً واحداً وبالنسبة للوكالات العقارية حظيت المحافظة بتداول عقارين في العقار الخاص خلال تلك الفترة.

واحتلت محافظة الجهراء الترتيب السادس من خلال تداول 4 عقارات تركزت جميعها في العقار الخاص ولم تحظ المحافظة بأي تداولات عقارية بالنسبة للوكالات العقارية خلال هذه الفترة.

• عاطف رمضان

التقرير الإحصائي الأسبوعي لحركة تداول العقار بإدارتي التسجيل العقاري والتوثيق خلال الفترة من 2011/7/31 حتى 2011/8/4	العقود المسجلة			
	خاص	استثماري	التجاري	الشريط الساحلي
العاصمة (1)	8	0	1	0
حولي (2)	11	10	1	0
الفروانية (3)	10	2	0	0
مبارك الكبير (4)	21	0	0	0
الاحمدي (5)	14	4	0	0
الجهراء (6)	4	0	0	0
المجموع	68	16	2	0

بلغ عقارين بمبلغ قدره 601 ألف دينار فيما لم يشهد العقار الاستثماري والتجاري والمخازن والصناعي أي تحرك خلال هذه الفترة.

أما عن مؤشر تداول الوكالات العقارية، فإن إجمالي العقارات المتداولة خلال الفترة نفسها بلغ عقارين مقارنة بالاسبوع السابق، حيث بلغ إجمالي العقارات المتداولة عقارين أيضاً وذلك باستقرار مؤشر تداول العقود الجاري حيث بلغ عقارين، ومن الملاحظ بالنسبة للعقار الخاص ان مؤشر ارتفاع

أظهرت إحصاءات إدارتي التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل خلال الفترة من 31 يوليو الماضي إلى 4 أغسطس الجاري إلى انخفاض في تداول العقارات مقارنة بالفترة من 24 إلى 28 يوليو الماضي حيث أظهرت الإحصاءات أن عدد العقارات المتداولة للعقود بالنسبة للعقار الخاص بلغ 68 عقاراً بمبلغ قدره 15,1 مليون دينار، في حين بلغ عدد العقارات الاستثمارية 16 عقاراً بقيمة 25,3 ملايين دينار، وبلغ عدد العقار التجاري عقارين بقيمة 3,6 ملايين دينار، ولم يشهد عقار المخازن الشريط الساحلي أو الصناعي أي تحرك خلال هذه الفترة.

وجاء في الإحصاءات أن إجمالي العقود العقارية خلال الفترة من 31 يوليو الماضي إلى 4 أغسطس الجاري بلغ 86 عقاراً مقارنة بالاسبوع السابق حيث كان إجمالي العقارات المتداولة 113 عقاراً وذلك بانخفاض مؤشر تداول العقود بواقع 27 عقاراً، فيما انخفضت أيضاً حركة تداول العقار الخاص للفترة نفسها بواقع 19 عقاراً مقارنة بالاسبوع السابق.

وجاء في إحصاءات وزارة العدل ان مؤشر تداول العقود بالنسبة للعقار الاستثماري انخفض كذلك بواقع 9 عقارات، فيما ارتفع مؤشر تداول العقود بالنسبة للعقار التجاري بواقع عقار واحد في حين استقر المؤشر بواقع صفر عقار بالنسبة للعقارات المخازن والصناعي والشريط الساحلي. أما العقارات المتداولة للوكالات بإدارتي التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل خلال الفترة من 31 يوليو إلى 4 أغسطس الجاري، فقد أظهرت الإحصاءات ان عدد العقار الخاص

6 صفقات بـ 24,8 مليون دينار

كشفت إحصاءات إدارتي التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل خلال الفترة من 31 يوليو الماضي إلى 4 أغسطس الجاري، عن 6 صفقات مليونية بقيمة 24,8 مليون دينار تركزت جميعها في العقود المسجلة لصفقات البيع التي تمت خلال هذه الفترة.

وتمثلت هذه الصفقات المليونية في 4 صفقات استثمارية وصفقة بالعقار الخاص وصفقة أيضاً في العقار التجاري.

أما الـ 4 صفقات الاستثمارية فكانت عبارة عن 3 ملايين دينار، والكائن في منطقة مدينة الكويت.

كشفت إحصاءات إدارتي التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل خلال الفترة من 31 يوليو الماضي إلى 4 أغسطس الجاري، عن 6 صفقات مليونية بقيمة 24,8 مليون دينار تركزت جميعها في العقود المسجلة لصفقات البيع التي تمت خلال هذه الفترة.

وتمثلت هذه الصفقات المليونية في 4 صفقات استثمارية وصفقة بالعقار الخاص وصفقة أيضاً في العقار التجاري.

أما الـ 4 صفقات الاستثمارية فكانت عبارة عن 3 ملايين دينار، والكائن في منطقة مدينة الكويت.

86 عقاراً إجمالي

العقود العقارية

بانخفاض 27 عقاراً

مقارنة بالاسبوع

السابق

السابق